

التقرير أكد أن التوجه صحيح فنوايا الخخصة لا تشمل الثروة العامة أو النفط أو إنتاجه بل شركات كان بعضها أصلاً قطاعاً خاصاً

«الشال» : تخصيص 4 شركات نفطية إجراء مستحق منذ زمن طويل

■ أهم العقبات أمام هذا الطرح فجوة التوقيت الشاسعة بين إعلان النوايا عن أي مشروع وتنفيذه

■ توجهات الخخصة شملت 70 شركة ومؤسسة وخدمة في 1993 وبعد 23 سنة لم ينفذ كل ما يتعلق بالشركات المدرجة

أكد تقرير «الshal» لهذا الأسبوع أن ما أعلن عنه وزير المالية وزير النفط بالوكالة ، بشأن نوايا حكومية لتخصيص جزئي لأربع شركات نفطية، هو توجه صحيح، استنادا إلى أن نوايا التخصيص لا تشمل الثروة العامة أو النفط أو إنتاجه، أي للمالكين أو التحكم في مستوى الإنتاج، وإنما شركات كان بعضها من الأصل قطاع خاص ، معتبرا أن هذا الإجراء مستحق منذ زمن طويل .

كما استعرض التقرير خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية – النصف الأول 2016 ، مشيرا إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 48.1% من إجمالي قيمة الأسهم للباية .

وتناول تقرير الشال أيضا أوضاع سوق العقار المحلي خلال شهر يونيو الماضي ، في ضوء آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل – إدارة التسجيل العقاري والتوثيق – والتي تشير إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال يونيو 2016، مقارنة بسيولة مايو 2016.

وفي ما يلي تفاصيل ما أوردته التقرير :

تخصيص جزئي في قطاع النفط

ذكر وزير المالية وزير النفط بالوكالة نوايا حكومية لتخصيص جزئي لأربع شركات نفطية، ونعتقد بأنه توجه صحيح، فنوايا التخصيص لا تشمل الثروة العامة أو النفط أو إنتاجه، أي للمالكين أو التحكم في مستوى الإنتاج، وإنما شركات كان بعضها من الأصل قطاع خاص، وهذا الإجراء مستحق منذ زمن طويل، ولكن، يبدو أن الخطوة السعودية بإعلان نوايا تخصيص 5% من أرامكو قد شجعت على إعلان النوايا الكويتية، وتبقى هناك عقبتان في تقديرنا :

العقبة الاولى هي حوة التوقيت الشاسعة بين إعلان النوايا عن اي مشروع وتنفيذه، فقد شملت نوايا التخصيص نحو 70 شركة ومؤسسة وخدمة في عام 1993، وبعد 23 سنة، لم ينفذ كل ما يتعلق بالشركات المدرجة، وهو الشق اليسير جدا من ذلك النوايا. ومشروع تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الذي شملته نوايا التخصيص في عام 1993، و صدر له قانون تخصيص خاص في عام 2008، عاد العام الفائت إلى نقطة البداية، لذلك، نحن نفترض أن إعلان النوايا لا يعني حتى يأخذ موضوع التخصيص على محمل الجد، ويحتاج الأمر أن يعلن بالتزامن المبررات والأهداف التفصيلية للتخصيص، والأهم، خطة عمل ملزمة ومحدودة بزمن وبغاية، عقوبات عن تأخير كل مرحلة.

العقبة الثانية هي في خلاف المصالح بين متخذي القرار، وذلك قد يوقف أي مشروع تخصيص، والأهم ضعف الثقة في قدرة الحكومة على إدارة عملية تخصيص شفافا وعادلة، فقد أصبح كل ما ي طرح من قبلها مشبوه حتى تتبدى نفاقته.

وبقلل من قيمة العقبات أن نوايا التخصيص المعلنة هي جزئية، بمعنى أن الشركات الأربع المقصودة وهي نافلات النفط الكويتية، والكويتية للاستشفاشات البترولية الخارجية، والبترول الكويتية العالمية، والصناعات البتروكيمياوية، لن تتعدى نسبة التخصيص في أي منها ما بين 20 – 30%. وذلك يعني أن سلطة اتخاذ القرار ستبقى في يد القطاع العام، ونحن حتى هذه المرحلة لا نعرف الهدف من تجديد تلك النسبة، ولا نعرف هدف التخصيص، وهل سيكون دافعا لزيد من الشفافية وضابط لتحسين مستوى أداء الإدارة، أم أنه وسيلة لتحويل عجز الموازنة العامة. ونعتقد أن كل من الشركات الأربع ستكون حالة خاصة، فسنسوي الأداء مختلف، وسوق الخدمة أو السلعة مختلفان، والحاجة إلى منتجاتها أو خدماتها متفاوتة، وسيولة أو صعوبة تسويق حصصها ستكون متباينة.

وفي تعليق أولي، نعتقد أن التوجه إلى التخصيص صحيح وإن جاء متأخرا جدا، ويبيي تاريخ الحكومة في عمليات التخصيص بفتقد الصداقية والمهنية، وربما يكون المخرج هو البدء مع أسهل الشركات الأربع، وإتمام تخصيص الحصة بشكل نظيف وخلال زمن محدد، لاستعادة بعض الصداقية، ونعتقد بأن التخصيص لايد

وأن يرتبط بإدراج تلك الشركات أو بعضها الناجح على الأقل في البورصة، فذلك من جانب يشجع في الإقبال على التخصيص في بيئة عمل ضعيفة وخطرة، ومن جانب آخر، يساعم في دعم مكونات البورصة بإبدال شركات مدرجة معظمها ورق ورغبة في الانسحاب من الإدراج، بشركات تشغيل فعلية.

خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية – النصف الأول 2016

اصدرت الشركة الكويتية للعقابة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لنحسية المتداولين»، عن الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/06/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 48.1% من إجمالي قيمة الأسهم للباية، (50.3% للنصف الأول 2015)، و 43.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، (47.2% للفترة نفسها 2015)، وباع المستثمرون الأفراد أسهمها بقيمة 764.064 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهمها بقيمة 691.878 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 72.187 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 31.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، (28.8% للفترة نفسها 2015)، و 25.7% من إجمالي قيمة الأسهم للباية، (26.3% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع أسهمها بقيمة 498.311 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهمها بقيمة 408.775 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، بنحو 89.535 مليون دينار كويتي.

وتالت المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (الحفاظة)، فقد استحوذ على 17.4% من إجمالي قيمة الأسهم للباية، (15.5% للفترة نفسها 2015)، و 15.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، (14.6% للفترة نفسها 2015)، وقد باع هذا القطاع أسهمها بقيمة 276.128 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهمها بقيمة 245.883 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، بنحو 30.245 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 9.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، (9.4% للفترة نفسها 2015)، و 8.9% من إجمالي قيمة الأسهم للباية، (7.9% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع أسهمها بقيمة 153.799 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهمها بقيمة 140.903 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 12.896 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشترروا أسهمها بقيمة 1.382 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، (84.6% للفترة نفسها 2015)، في حين باعوا أسهمها بقيمة 1.367 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86%. من إجمالي قيمة الأسهم للباية، (87.2% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 15.410 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم للباية، نحو 11%، (9.6% للفترة نفسها 2015)، وباعوا ما قيمته 174.946 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتركة، نحو 150.933 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، (11.6% للفترة نفسها 2015)،

ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، بنحو 24.014 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتركة، نحو 3.6%، (3.7% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 56.681 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم للباية، نحو 3%، (3.2% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 48.077 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 8.604 مليون دينار كويتي.

وحدث تغير طفيف للتوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 86.5% للكويتيين و10.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.9% للكويتيين و10.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يقوq إقبال نغرائهم، من داخل دول المجلس، وعلية التداول فيها للأفراد، ولكن، لابد من التنبيه إلى أن البورصة لازالت تمر بحالة من الشحة الشديدة في السيولة، وبعض التحليل للسليوبات قد لا يكون صحيحا، إذ قد يتغير بشكل جوهري لو عادت البورصة إلى سيولتها الطبيعية.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 21.6%، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يونيو 2016، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 4.9% ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية يونيو 2015)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يونيو 2016، نحو 20,263 حسابا، أي ما نسبته نحو 5.5% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 22,656 حسابا في نهاية مايو 2016، أي ما نسبته نحو 6.1% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 10.6% خلال شهر يونيو 2016، والذي صادف حلول شهر رمضان المبارك الذي يتسم فيه أداء البورصة بالضعف وتدني سيولته.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، من مؤشر القيمة المتداوله، ومؤشر الكمية المتداوله، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام أيضا، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 331.3 نقطة وبارتفاع بلغ قيمته 5.2 نقطة ونسبته 1.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 34.6 نقطة، أي ما يعادل 9.5% عن إقفال نهاية عام 2015.

سوق العقار المحلي – يونيو 2016

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل – إدارة التسجيل العقاري والتوثيق – إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال يونيو 2016، مقارنة بسيولة مايو 2016، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 202.4 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 10.4% – من قبلتها في مايو 2016، البالغة نحو 225.8 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت بما نسبته 40.8% مقارنة مع يونيو 2015.

وتوزعت تداولات يونيو 2016 ما بين نحو 191.5 مليون دينار كويتي، عقودا، ونحو 10.9 مليون دينار



قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهرا



توزيع الصفقات على محافظات الكويت

■ العقبة الأخرى هي خلاف المصالح بين متخذي القرار وضعف الثقة في قدرة الحكومة على إدارة عملية تخصيص شفافا وعادلة

كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 398 صفقة، توزعت ما بين 370 عقودا و28 وكالات، وحصدت محافظة الأحدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 123 صفقة وممثلة بنحو 30.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تتلها محافظة حولي بـ 109 صفقة أو نحو 27.4%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ 29 صفقة أو بنحو 7.3% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 96.2 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 22% مقارنة مع مايو 2016، عندما بلغت نحو 123.4 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 47.6% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 54.6% في مايو 2016. وبلغ المعدل الشهري لمقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 95.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 0.3% مقارنة بالمعدل، وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 292 صفقة مقارنة بـ 299 صفقة في مايو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاطات السكن الخاص نحو 329.6 ألف دينار كويتي. وارتفعت، قيمة تداولات نشاطات السكن الاستثماري إلى نحو 76.1 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 11.8% مقارنة مع مايو 2016، حين بلغت نحو 68.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبته من جملة السيولة إلى نحو 37.6% مقارنة بما نسبته 30.1% في مايو 2016. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاطات السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 91.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 16.6% مقارنة بمعدل 12 شهرا، وبلغ عدد صفقاته 101 صفقة مقارنة بـ 166 صفقة في مايو 2016، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاطات السكن الاستثماري نحو 753.9 ألف دينار كويتي.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 30 مليون دينار كويتي، أي انخفاض بنحو 12.7% مقارنة مع مايو 2016، حين بلغت نحو 34.4 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 14.8% مقارنة بما نسبته 15.2% في مايو 2016. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 46.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 35.9% مقارنة بمتوسط 12 شهرا، وبلغ عدد صفقاته 5 صفقات مقارنة بـ 9 صفقات في شهر مايو 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاطات التجاري نحو 6 مليون دينار كويتي. ولم تتم أي صفقة على نشاط المخازن في يونيو 2016.

وعند مقارنة تداولات يونيو 2016 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (يونيو 2015)، نلاحظ انخفاضا كبيرا في سيولة السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة تلك

التداولات، من نحو 341.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 202.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 40.8%، وشمل الانخفاض نشاطات السكن الخاص، بنسبة 32.4%، فبعد أن كانت نحو 142.4 مليون دينار كويتي في يونيو 2015، انخفضت إلى نحو 96.2 مليون دينار كويتي في يونيو 2016، كما انخفض نشاطات السكن الاستثماري بنسبة 55.1%، بينما ارتفعت سيولة النشاط التجاري بنحو 14.9%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية عام 2016 حتى شهر يونيو 2016، إلى النصف الأول من العام، بمثيلتها من عام 2015، نلاحظ انخفاضاً، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.87 مليار دينار كويتي إلى نحو 1.38 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 26.4%، ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة 6 – شهور – عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق –عقودا ووكالات– نحو 2.76 مليار دينار كويتي، وهي أدنى بما قيمته 557.3 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، أي ما نسبته 16.8%، عن مستوى عام 2015، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 3.32 مليار دينار كويتي، أي لازالت المؤشرات توحى بانحسار في سيولة سوق العقار، وربما تزيد من انحسار السيولة للنصف الثاني من العام الجاري.

الخطورة كامنة في احتمال تطويع الدستور من أجل سلطة شبه مطلقة للرئيس

الازدهار الاقتصادي أسهم بدور كبير لإفشال الانقلاب العسكري في تركيا

لحزب العدالة والتنمية ومعارضين له – على أن التغيير إن كان سيحدث، سيكون إراديا سلفيا بواسطة صناديق الاقتراع، وليس أصليا عسكريا بعيد تركيا إلى حقبة بالثاسة امتدت حتى عام 2001. وينقي هناك مخاطر انتكاسة للديمقراطية، فالرغبة في التحول إلى النظام الرئاسي بعدما للرئاسي، تحتاج إلى تصويت 376 نائب في البرلمان معها، أو 59 صوتا إضافيا إلى نواب حزب العدالة والتنمية، أو إلى أغلبية الثلثين، وتحتاج إلى إل 330 نائب – أغلبية مطلقة – زائد استفتاء شعبي، والخطورة كامنة في احتمال تطويع الدستور من أجل سلطة شبه مطلقة للرئيس – والأمل، هو أن ينهي السيد «أردوغان» مسيرة التنمية المتميزة أسوة بكل من «لي كوان يود» و«مهااتير محمد»، أي تسليم السلطة بعد فترة معلومة من دون تعديل للدستور، أما البديل، فسيكون انتكاسة، والتبعات هي المخاطرة بكل تلك الإنجازات الاقتصادية من أجل مكاسب سياسية زائلة وقصيرة الأمد.

والمستوى المعيشي للفرد في تركيا ارتفع كثيراً من معدل 4538 دولار أمريكي مقاس بنصيبه في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003، إلى 10283 دولار أمريكي في عام 2008، لميسبب سبب أزمة العالم المالية إلى نحو 9562 دولار أمريكي في عام 2016، ثم ليمبلغ 11945 دولار أمريكي بحلول عام 2021، بالإضافة إلى قرار رفع الحد الأدنى للاجور بنسبة 30% بدءا من يناير 2016.

ذلك الشعور بالنجاح وربما التفوق الذي تدعمه الأرقام، هو ما يخلق ويقوي الشعور بالانتماء إلى الوطن، وحتى عندما عاقب الناحيون حزب العدالة والتنمية في انتخابات يونيو 2015، وقعد أغليبيته المطلقة، وتعذر عليه تشكيل حكومة حتى نوفمبر 2015، وكان ذلك بعد أحداث العنف في ميدان تقسيم، أعادوا إليه الأغلبية بحصوله على 317 مقعدا من أصل 550 مقعد –57.6%– في انتخابات نوفمبر 2015، والانقلاب الأخير في الأسبوع الفائت (15 يوليو 2016) الذي أفضله الشعب، رفع فيه العلم التركي فقط، وتوافق الناس – مؤيدين

النخضم، وخفضت معدل البطالة، وإن عادت الأخيرة إلى الارتفاع بعد أزمة العالم المالية في عام 2008. فالناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفع في خمس سنوات (2003–2008) من 303 مليار دولار أمريكي إلى 730 مليار دولار أمريكي، أي زاد بنحو 2.4 ضعف، ثم عاود الانخفاض بعد أزمة العالم المالية في عام 2009 إلى 614 مليار دولار أمريكي، لمعاود الارتفاع إلى 751 مليار دولار أمريكي في السنة الحالية، ويتوقع له صندوق النقد الدولي أن يبلغ نحو ثريلليون دولار أمريكي بحلول عام 2021. ومعدل نخضم أسعار المستهلك، انخفضت من نحو 25.3% في عام 2003 إلى نحو 10.4% في عام 2008، ومتوقع له الهبوط إلى 9.8% في عام 2016 ثم إلى 6.5% في عام 2021 وفقا لنفس المصدر. والبطالة لا زالت مرتفعة إذ بلغت 9.1% في عام 2003، وارتفعت قليلا إلى 10% في عام 2008، ثم انخفضت إلى 8.4% في عام 2012. ولكن مشكلات أوروبا أهم أسواق تركيا دفعتها إلى الارتفاع قليلا إلى 10.8% في عام 2016، ولتبقى بحدود 10.5% حتى عام 2021.

عن الأوضاع التركية قال تقرير «الshal» : لسنا بصدد تقويم الوضع السياسي في تركيا، ولكننا نعتقد بضرورة إبرار دور العامل الاقتصادي في إفشال عملية الانقلاب، فعدمتا يشعر معظم الناس، بأنه بات لديهم الكثير مما يخسرونه في عملية إستلاء غير دستوري على السلطة، من المؤكد أنهم سوف يتحولون إلى الضامن والمدافع عن الشرعية.

تركيا كانت دولة شبه فاشلة، الفساد والركود والبطالة والنخضم، كانت أبرز العوامل المضاعفة في حياة الناس، لذلك تدخل العسكر 4 مرات في 37 سنة لقب نظام الحكم، ومن دون مقاومة، بإعتبارهم مرجعية الدولة القومية العثمانية التركية التي أسسها كمال أتاتورك بفتقد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد كل انقلاب، قتل العسكر في إصلاح الأوضاع.

ومنذ عام 2003، عندما جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بانتخابات حرة، ومعها، انحسر كثيرا الفساد وحلقت الدولة معدلات نمو اقتصادي قريبة من معدلات نمور آسيا والصين، وخفضت معدل